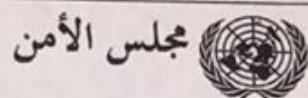


S/2016/1138

الأمم المتحدة



Provisional
30 December 2016
Arabic
Original: English

الاتحاد الروسي وتركيا: مشروع قرار

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته وبياناته الرئاسية السابقة بشأن الحالة في الجمهورية العربية السورية، ولا سيما القراران ٢٢٥٤ (٢٠١٥) و ٢٢٦٨ (٢٠١٦)، وإلى بيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢،

وإذ يؤكد من جديد التزامه القوي بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ يحيط علماً بالبيان المشترك الصادر عن وزراء خارجية جمهورية إيران الإسلامية والاتحاد الروسي وجمهورية تركيا المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦،

وإذ يلاحظ مع التقدير جهود الوساطة المبذولة من جانب الاتحاد الروسي وجمهورية تركيا لتبسيط إرساء وقف لإطلاق النار في الجمهورية العربية السورية،

وإذ يكرر تأكيد دعوته الأطراف إلى أن تتيح للوكالات الإنسانية إمكانية الوصول بسرعة وأمان ودون عرقلة إلى جميع أنحاء سوريا، على النحو المنصوص عليه في قراراته ذات الصلة،

وإذ يكرر التأكيد على أن الحل المستدام الوحيد للأزمة الراهنة في الجمهورية العربية السورية إنما يكون بإجراء عملية سياسية شاملة بقيادة سوريا استناداً إلى بيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ على النحو الذي أيداه القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، وإلى قراره ٢٢٥٤ (٢٠١٥) و ٢٢٦٨ (٢٠١٦) والبيانات ذات الصلة الصادرة عن الفريق الدولي لدعم سوريا،

١ - يرحب بالجهود التي تبذلها روسيا وتركيا من أجل وضع حد للعنف في سوريا وبذء عملية سياسية وقوية هذه الجهود، ويحيط علماً بالوثائق الصادرة عن روسيا وتركيا في هذا الصدد (S/2016/1133)؛



الرجاء إعادة استعمال الورق

301216 301216 16-23155 (A)

1623155

تبني مجلس الأمن الدولي - بالإجماع - مشروع القرار الروسي بشأن وقف إطلاق النار في سوريا، الذي دخل حيز التنفيذ ليلة أمس الجمعة 30 ديسمبر/كانون الأول الجاري.

وأشار القرار إلى اطلاع مجلس الأمن على الوثائق التركية الروسية، ورحب بالجهود التي تبذلها روسيا وتركيا لإنهاء العنف، وإطلاق عملية سياسية في سبيل إيجاد حل للأزمة السورية.

وأعرب المجلس عن تطلعه إلى الاجتماع المزمع عقده في عاصمة كازاخستان "الاستانة" بين نظام الأسد والمعارضة السورية، مشيراً إلى كونه خطوة مهمة تسبق المفاوضات التي ستجرى في جنيف، برعاية الأمم المتحدة، في الثامن من شباط/فبراير القادم.

وأكَّدَ القرَّارُ عَلَى أَنْ يَكُونَ الْحَلُّ فِي سُورِيَا سِيَاسِيًّا لَا عَسْكُرِيًّا، وَذَلِكَ اسْتِنَادًا عَلَى بَيَانِ جَنِيفِ 2012، كَمَا شَدَّدَ عَلَىِ اِهْمَامِ التَّنْفِيذِ الْكَامِلِ لِجَمِيعِ قَرَارَاتِ مَجْلِسِ الْأَمْنِ ذَاتِ الْصَّلَةِ وَلَا سِيَّماَ الْقَرَارَيْنِ 2254-2268.

وَدَعَا الْقَرَّارُ جَمِيعَ الْأَطْرَافِ، إِلَىِ إِتَاحَةِ الْمَجَالِ لِلْجَمِيعِيَّاتِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَالْإِغَاثِيَّةِ، لِلْوُصُولِ إِلَىِ جَمِيعِ الْمَنَاطِقِ فِي سُورِيَا، عَلَىِ النَّحْوِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ فِي قَرَارَاتِهِ ذَاتِ الْصَّلَةِ.

صورة القرار



المصادر: